

المرأة في البرلمان: البحث في أبعاد التصميم المؤسساتي "الصادق"

الأستاذة نجية بولوير
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة

Abstract :

ملخص باللغة العربية:

This paper aims to treat strategies and mechanisms that can be fabricated to overcome the obstacles that prevent the link between both ends of the syndrome (Women / policy), and it is the focus here on two aspects: first, about the limits of theoretical steps to the process of legislative employment inadvertently understand how to increase the chances of transmission of the aspirants to specific and then elected. In the second point we will study in detail the mechanisms that proved to facilitate the representation of women and shows us most effective, namely the electoral system, by introducing inter sub-questions like: How and why this system to achieve a preference when compared with his counterparts to the presence of women? What are the most suitable for the representation of women in various environments electoral systems? In an attempt to answer a fundamental question about the privacy of variables provided by the original studies the view of effective and practical strategy to improve the parliamentary representation of women.

تهدف هذه الورقة لعلاج الاستراتيجيات والآليات التي يمكن وفقها التغلب على العوائق التي تحول دون الربط بين طرفي المتلازمة (المرأة/السياسة)، وعليه يتم التركيز هنا على جانبين رئيسين، أولهما حول حدود الخطوات النظرية لعملية التوظيف التشريعي قصد فهم كيفية زيادة فرص انتقال الطامحين إلى معينين ومن ثم منتخبين. وفي ثاني نقطة سندرس بالتفصيل الآليات التي أثبتت أنها تسهل تمثيل المرأة ويتبين لنا أنجعها ألا وهو النظام الانتخابي، من خلال طرح جملة تساؤلات فرعية على غرار: كيف ولماذا لهذا النظام أن يحقق التفضيل عند مقارنته بنظرائه لوجود المرأة؟ ما هي النظم الانتخابية الأكثر ملاءمة لتمثيل المرأة في مختلف البيئات؟ في محاولة للإجابة عن تساؤل جوهري حول المتغيرات ذات الخصوصية التي قدمتها الدراسات الأصلية المنظرة للاستراتيجية الفعالة والعملية لتحسين التمثيل البرلماني للمرأة.

مقدمة:

مع بداية الألفية شهد العالم توجهات ايجابية ساعية إلى شدّ وثاق الرابطة التي تجمع طرفي ثنائية (المرأة/ السياسية) والحديث عن العمل السياسي إنّما يشير ضمناً إلى إقحام المرأة فضاءات ترجمة قضايا واهتمامات الشأن العام إلى تشريعات وأهم هذه الفضاءات هي البرلمانات الوطنية. إلا أنّ هذه الأخيرة بقيت في بقاع واسعة من المعمورة دون الطموح المأمول على غرار المنطقة العربية كأصدق مثال على ذلك، ولعلّ مردّد ذلك حسب الدراسات الأصلية الباحثة في أسباب تدني مستويات التمثيل النيابي للمرأة يتراوح بين أسباب ذات طبيعة سياسية تتعلق أساساً بعدم ملاءمة المحيط المؤسساتي للجنس الناعم البتة، أو عدم تجاوبه ومتطلبات هذا الوافد الجديد ويتحقق ذلك بتوفيره لمسارات مرنة داخل هيكله الذكوري - إن صحّ التعبير - بامتياز. وأخرى ذات طبيعة سوسيوثقافية وهي الأشدّ وطأة والأصعب تجاوزاً كونها تُعنى بالثقافة الأبوية والوصاية الذكورية التي لا تزال مُترسخة في النسيج السوسيلوجي لبيئات مغلقة واسعة والتي قد تكون بحاجة إلى عقود من الزمن لفك قيودها.

هذه الورقة تعالج الاستراتيجيات والآليات التي يمكن وفقها التغلب على العوائق التي تحول دون الربط بين طرفي المتلازمة أعلاه، وعليه نركّز انتباهنا هنا على جانبين رئيسيين، أولهما حول حدود الخطوات النظرية لعملية التوظيف التشريعي قصد فهم كيفية زيادة فرص انتقال الطامحين إلى معينين ومن ثمّ منتخبين. وفي ثاني نقطة سندرس بالتفصيل الآليات التي أثبتت أنها تُسهّل تمثيل المرأة ويتبيّن لنا أنجعها ألا وهو النظام الانتخابي، من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية: كيف لهذا النظام أن يُحقّق التفضيل عند مقارنته بنظرائه لوجود المرأة؟ ما هي النظم الانتخابية الأكثر ملاءمة لتمثيل المرأة في مختلف البلدان؟ في محاولة للإجابة عن تساؤل جوهري

حول المتغيرات ذات الخصوصية التي قدمتها الدراسات الأصلية المنظرة للاستراتيجية الفعالة والعملية لتحسين التمثيل البرلماني للمرأة.

منهجية الورقة تحليلية أكثر منها توصيفية لهذه المتغيرات، والإجابة عن إشكالياتها تكون من خلال محورين رئيسيين:

1. تأثير دينامية التوظيف التشريعي على ثنائية (النساء/البرلمان).

2. النظم الانتخابية وتمثيل المرأة: البحث عن النمط الصديق للمرأة.

المحور الأول: تأثير دينامية التوظيف التشريعي على ثنائية (النساء/البرلمان).

تشير هذه العملية إلى كل المراحل التي من شأنها نقل الأفراد من مرحلة تبني المعايير والإيمان بوجوبها نحو توجيهها لخدمة واقع ما يدور في أروقة البرلمانات وقاعدة ذلك في أغلب دول العالم هي الإشارة إلى دور الأحزاب السياسية، خصوصاً عند تحديد مرشحهم المحتملين ثم اختيارهم كمرشحين رسميين، وأخيراً تقديمهم للجمهور قصد انتخابهم، بالنسبة للنساء وليكنّ انتخابات كعضوات في البرلمان فهنّ في حاجة إلى تجاوز ثلاث عقبات رئيسية هي:

الأولى: تحديد أنفسهن؛

الثانية: اختيارهنّ من قبل الأحزاب؛

الثالثة: اختيارهنّ من قبل الناخبين.

ورغم أنّ عملية الانتقال بين الصفات التالية: "مؤهّل"، "طامح" و"مرشح" تشهدها معظم النظم السياسية، إلّا أنّها تتفاوت من نظام إلى آخر استناداً إلى قواعد الحزب ومعاييرها، الثقافة المجتمعية السائدة في البيئة المعنية، وفي هذا السياق تعاني النساء في سعيهن لاقتحام الحقل التشريعي العام عوائق تحمل الطابعين الايديولوجي

والنفسى تكون حدة تأثيرها أكبر من تلك ذات الطبيعة السياسية- حيث يمكن تجاوز هذه الأخيرة فقط وفق برمجة الإصلاحات الهيكلية- نثبت ترابطهما فيما يلي:¹

- سيادة أيديولوجية نوعية مُحَدَّدة بأنماط الثقافة الذكورية والأدوار الاجتماعية المُستَرة مسبقاً والمُقسمة بين النساء والرجال، في الفضاء الخاص والفضاء العام على التوالي.

- غياب الثقة في المرأة إذا ما ترشحت.

- نظرة المرأة للسياسة على أنها "لعبة قذرة Dirtygame".

- الصورة المُقيّنة التي ترسلها الوسائل الاعلامية حول النساء السياسيات وكذا النظام الانتخابي القائم فيها.

وكل هذه المتغيرات تؤثر على عملية التوظيف التشريعي-في مراحلها المختلفة-

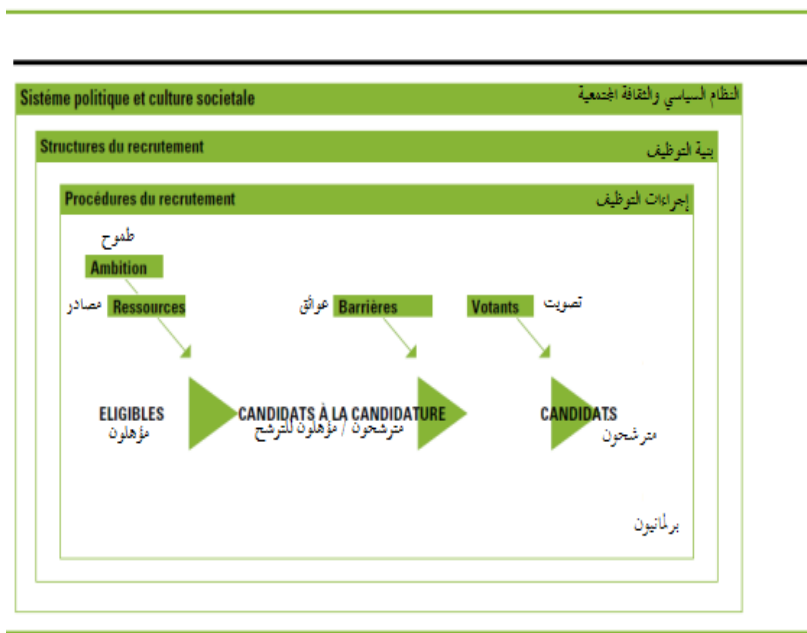
كما وتؤثر في مستوى أبعد على درجة الانفتاح على المترشحات، وعليه تكون أحسم

¹ اعتبر Moser أن تجربة التمثيل النسوي في البيئات ما بعد السلطوية لغز يتطلب التفكير، حيث تختلف محدداتها عما هو مسجل في البيئات الديمقراطية وفي البيئات الأقل ديمقراطية، وأهم متغيرات النسق السياسي أو المتغيرات المؤسسية كما هو متعارف عليها وهو متغير النظام الانتخابي النسبي الذي أثبت تأثيره الايجابي على درجة التمثيل، وذلك ما هو إلا نتاج موروث سياسي واقتصادي واجتماعي معين شهدته هذه البيئات، ولذلك تأرجت كفة التمثيل لصالح نظام الصوت الواحد على حساب النسبي في روسيا في حين أن المجر أثبتت التجربة الغربية وتطابقت معها في افتراضاتها إلا أن ذلك لم يدم مطولا ففي ثاني محفل انتخابي نفت هذا الاثبات. وبالتالي هذا ما جعل الدراسات التي جاءت في هذه البيئات توسع اطار التحليل فيها نحو المحيط المجتمعي بكل متغيراته. وهذا لا ينفي الدور الذي يلعبه هذا المتغير ولكن لا يعتبره محددا نهائيا للتمثيل النسوي في البرلمان. لمزيد من الاطلاع انظر :

- Robert G. Moser, « The effects of electoral systems on women's representation in post-communist state », **Electoral Studies**, 20,2001, pp 353-366.

مرحلة تلك التي يتحكم فيها الحزب حقًا في اختيار مرشحيه والتي تقدم بصيص أمل للمرأة للحصول على المنصب الطامحة إليه¹، ويُخلص الشككين الموالين دينامية هذه العملية.

شكل رقم (01) يوضح: مستويات نظام التوظيف التشريعي:

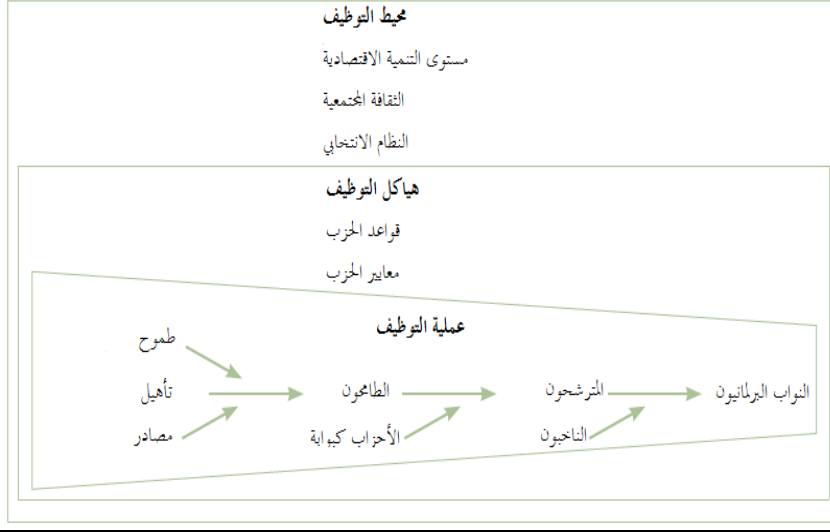


المصدر:

Pippa Norris, Legislative Recruitment, Comparing Democracies : Elections and Voting in Global Perspective, Londres : Sage, 1996, p 196.

1 Pippa Norris, « Conclusions: comparing legislative recruitment », In: Joni Lovendski and Pippa Norris (Eds.), **Gender and Party Politics**, Sage : London, 1993, pp. 314–315.

شكل رقم (02) يوضح: مراحل عملية التوظيف التشريعي:



المصدر:

- Richard E Matlend, « Recruiting women to National Legislatures : A General Framework with applications to Post-Communist Democracy », In Richard Matlend, Women's Access to Political Power in Post-Communist Europe, Oxford University Press, 2003, p21.

من الشكّلين أعلاه يتبيّن لنا أنّ أول مرحلة تشهد قرار الفرد ليكون مترشحاً للمنصب المنتخب، هذا القرار الذي تحدده العديد من المتغيرات على غرار: الطموح الشخصي، الفرص والامكانيات المتاحة. وهنا يُعتبر قرار الترشح قراراً عقلانياً إلا أنّ القدرة على التنبؤ بنتائجه وتقدير منافعه المحتملة محدودة نوعاً ما، وهذا الطموح الشخصي قد تُخفف من حدة إشعاعه إجراءات الحصول على موارد هذا "الطامح" والتي سيعتمدها لتمويل حملته وكذا إخضاع عمليات التنبؤ والتقدير النظري لعملية المطابقة مع مدى صداقة المحيط السياسي والاجتماعي عموماً لترشح الأفراد، وكذا

بحسابات متعلقة بفرص الترشح في المقاعد المفتوحة، وهذه المرحلة تشهد حقا أعداداً أكبر للنساء من الرجال مهما كانت الثقافة التي تحكم هذه البيئة¹.

ومن منطلق أن الفضاء النيابي على وجه التحديد والسياسي عموماً هو - وفق منظور الثقافة الأبوية- ملكية شرعية للذكور جعل احتكاكهم به كبيراً ومعرفتهم بمواضيعه عالية، حيث أن اهتماماتهم مرتكزة عليه وبالتالي فطموحهم السياسي عالي التركيز. ورغم أن النساء قد يصلن إلى نسبة 50% في صنف "المؤهلات للخدمة Eligible to serve" إلا أنه وبمجرد الانتقال من هذه المرحلة إلى ما بعدها يبدأ الانحياز نحو الذكور في التجلي بوضوح².

المرحلة الثانية هي واحدة من أحسم الأدوار التي يقوم بها الحزب السياسي لصالح المرأة المترشحة، ورغم اختلاف إجراءات الترشيح من حزب لآخر ومن دولة لأخرى وهذه الاختلافات يمكن ملاحظتها وفق عدد من المميزات تضم: اتساع نطاق المشاركة للأعضاء على اختلاف فئاتهم ودرجة المركزية واللامركزية في سياق عملية الاختيار التي يتبعها الحزب، وفي نهاية طيف هذه المرحلة إشارة إلى توفر فرص

1 Richard E. Matland, «Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems» In: **Women in Parliament: Beyond Numbers**, Handbook Series IDEA: Stockholm, Sweden, 2005, pp 94.

2 في هذا السياق نجد أن الحركات النسوية والتي تركز على البحث في تمكين المرأة يمكن أن تسهم بدورها في زيادة عدد النساء الطامحات لمنصب مُنتخب وهذا بالتركيز في نشاطها على بناء ثقة المرأة بنفسها وتوفير قاعدة الدعم المعنوي والمادي لهن، كما يمكن لهذه المنظمات الضغط على أطراف مسؤولة قصد معالجة مسألة التمثيل السياسي للمرأة، وحسب الأدبيات المتخصصة يعتبر هذا من أهم الموارد التي تستغلها المرأة وتستفيد منها لرفع سقف حظوظها في نظرة الحزب إليها كمرشح قابل للمنافسة والبقاء.

واسعة للأفراد قصد المشاركة في سياق لامركزي، هذا من جهة ومن جهة ثانية واقعية أكثر، يحكم هذه المرحلة الطابع الاحتكاري الذي تمارسه النخبة الحزبية (قادة الأحزاب)، وبغض النظر على اعتماد أي من الإجراءات السابقة سواء كان الاختيار من اختصاص: نخب الأحزاب، مجموعة واسعة من مسؤولي الأحزاب كإثبات للامركزية أو كان الاختيار بناءً على الملف الذي يحمله تاريخ الحزب وأهميته على الساحة السياسية.

يمكن أيضاً التقريـق هنا بين مسارين للاختيار أحدهما قائم على نظم تطبعها المحسوبية، والآخر قائم على الاختيار البيروقراطي؛ الأول دال على نفسه أمّا في هذا الأخير تكون قواعد الانتقاء مفصلة، صريحة وموحدة ومتتالية وبغض النظر عن من يحتل المركز السلطوي بل استنادا إلى مبادئ وأطر قانونية بحتة.

وبالعودة إلى الأسلوب الأول فمن المرجح أن يطبع طريقة الاختيار هنا حالة من عدم الوضوح، وحتى وإن وجدت القواعد المفصلة والمحددة لآليات الانتقاء تزداد معها نسبة امكانية انتهاكها نظرا لاستنادها إلى قيادة كاريزمية أو تقليدية بدلاً من القانونية وعندئذ يتحقق الولاء لهذه الشخصية دون الحزب أو برنامجه. بالنسبة للمرأة تكون نظم الاختيار البيروقراطية هي أساس اختيارها نظرا لإدراجها قواعد التمثيل التي تضمن تمثيلاً جيداً للمرأة وسيد هذه النظم هي الكوتا¹.

نشير في نقطة أخرى إلى أنه في حالة غياب آليات الدعم العددي المعتمدة عالمياً (الكوتا) تكون الإجراءات البيروقراطية لوحدها كفيلة بدعم التمثيل النيابي للمرأة

¹ ففي الدول الاسكندنافية على غرار السويد مثلاً نجد أنّ أحزابها قد منحت من 40% الى 50% من قوائم مترشحيها لصالح النساء وكان لذلك أثر ايجابي كبير على نسبة تمثيل المرأة في البرلمان السويدي والبرلمانات الاسكندنافية عموماً.

نظراً لوضوح هذا المسعى في نصوصها القاضية بالتوجه نحو "تسمية" مرشح خادم للمرأة ومصالحها الفئوية، إلا أن القواعد العرفية غير المكتوبة تطرح على الساحة مدى صعوبة وضع استراتيجية توضّح تحت أي إجراء ترشيحي يمكن الاقتراب بالمرأة أكثر من دائرة السلطة.

وأهم اعتبار يأخذ به الحزب عند اختيار مرشحيه للمحافل الانتخابية هو اختيار من هم - في تصوره - قادرين على تحصيل الأصوات وبالتالي لا يمكن إلا البحث عن صنف المترشحين المتمتعين بالتأييد وقد وضحت العديد من الدراسات مجموعة الخصائص المتعلقة بالمترشحين المحتملين، وأهمها ما يحمله سجل الطامح في التنظيم الحزبي وما قدمه للدائرة الانتخابية، وأشهر مظاهر ذلك:¹

1. النسبة المرتفعة لأولئك الذين يُعاد انتخابهم؛
2. تاريخ نشاطات المترشحين ومشاركاتهم على الساحة رغم كونها لا تمثل شرطاً رئيسياً؛
3. نظرة المجتمع اليهم من خلال الوظيفة التي يؤديونها في المجتمع (من الوظائف العامة في التنظيم الرسمي أو الوظائف المدنية/الطوعية) والتي كثيراً ما يحتكرها الرجال.

بناءً على ما ذكر أعلاه يمكن أن يتحقق تناسب سلبي بين أعداد النساء والرجال - توفره المعايير السابقة-يعمل على دحض فرصة المرأة في المرور نحو المرحلة الثالثة. ومنه تكون الورقة الرابعة في هذه المرحلة - بالنسبة للمرأة طبعاً- هي الأحزاب السياسية التي تمتلك القدرة على تعويض الطبيعة المنحرفة للاختيار

1 Richard E. Matland, op.cit, pp 102.

والمناخات لصالح الذكور وخيارها لتحقيق ذلك اعتماد نظام الكوتا كقاعدة اجرائية هادفة إلى مزيد من المساواة النوعية في هذه المرحلة¹.

بالنسبة لآخر مرحلة حتى تتجاوز المرأة آخر عقبات دخولها إلى الحقل النيابي لابد لها أن تكون خيار الناخبين، وهنا كثيراً ما يُطرح خلاف حول التحيز النوعي لصالح/ضد المرأة، ففي الديمقراطيات الراسخة يقوم الناخبون أولاً بالتصويت لصالح الحزب المسمى، ثم لصالح الأفراد المترشحين أحراراً. ويتحقق ذلك إذا ما تأكد اعتماد الحزب نظام التمثيل النسبي بقائمة مغلقة، وفي هذه الحالة لا يصح القول بأن الناخبين هم الرادعون للتمثيل السياسي للمرأة، أي تنتفي هذه التهمة عنهم - إن صح التعبير - وبالتالي لا أحسم من مرحلة الترشيح من قبل الحزب في ظل هذه التجاذبات التي تترك عملية اختيار المرأة قطعاً.

رغم أن هذه الحالة هي الأكثر شيوعاً في العديد من البيئات غير أن ذلك لا ينفي حدوث التصويت لصالح المترشح الحر شرط أن يتمتع بقدر من "الشهرة" في بيئات أخرى، وقد جادل الكثير من الباحثين في هذه النقطة خصوصاً حول مسألة الولاءات الحزبية والتقييم الرجعي للأنشطة والأعمال التي ساهمت بها السلطة الحاكمة، وهذا ما شهدته الدراسات الكلاسيكية حول التمثيل والنوع الاجتماعي غير أن الدراسات المحدثّة تنحو نحو تقييم تأثير جنس المترشحين²، فهي تبعد بناءً على

1 حتى وإن لم يتم اعتماد نظم الكوتا في هذه المرحلة يكون نظام التمثيل النسبي لوحده كفيلاً بتحقيق المساواة النوعية في القوائم الانتخابية، أي بين المترشحين. وهي الظاهرة التي تغيب عن نظم المترشح الوحيد. هذا ما فصلت فيها الدراسة التالية، انظر:

- Richard E. Matland and Donley T. Studlar, « The contagion of women candidates in single member and multi member districts », **Journal of Politics**, 58 (3), 1996, p 709.

2 Richard E. Matland, op.cit, pp 94-99

ذلك في مستواها الابدستيمولوجي عن نظيرتها الكلاسيكية ذات النظرة الذكورية الضيقة.

مع ذلك فإنه حتى ولو كان من الموضوعي البحث في الخصائص الفردية للمرشحين، فإن الناخبين لا يولون أهمية لذلك-بقدر ما يستحقه- على خلاف قادة الأحزاب الذين يعتبرون هذه النقطة مفصلية، فهم لن يتوانوا عن الاختيار - بعناية - للمرشح الذي يعتقدون أنه يحقق تعزيزا لفرص كسب الأصوات. أما عن المرشحين الأفراد فتكون حظوظ نجاحهم أكبر في دول تعتمد نظم التعددية الحزبية ونظم الأغلبية ودوائر العضو الواحد وهذا لا ينفي أن النساء من المترشحات سيكنّ في مواجهة مباشرة مع الرجال من المرشحين أمام الناخب، ولا أصعب عليهن من هذا الموقف خصوصا في ثقافات يحكمها المنظور الأبوي.

تجدر بنا هنا الإشارة إلى توضيح موجز لآلية العمل المذكورة آنفا حول نظم التمثيل النسبي عند اعتمادها القائمة المفتوحة التي يقدم فيها الحزب العديد من المترشحين، يكون للناخب هنا قدرة على الفصل في ترتيب الخيارات باختياره لمرشح بعينه من القائمة وبالتالي يتزايد عدد الأصوات التي يحصل عليها مرشح دون غيره فيتصدر ترتيب منافسيه.

وقد وضع كل من Reynolds Andrew et Reilly Ben ديناميكية عمل النظم الانتخابية على اختلافها وتبعاتها من عتبات انتخابية، نمط القائمة الانتخابية ومدى تدخل النخبة الحزبية عند ضبط القائمة الانتخابية في دراسة مقارنة محكمة¹.

1 Reynolds Andrew et BenReilly, **Quel mode de scrutin choisir et pourquoi? Manuel des systèmes électoraux**, Stockholm : International IDEA, 2000.

المحور الثاني: النظم الانتخابية وتمثيل المرأة: البحث في النمط الصديق للمرأة.

عند النظر إلى تمثيل المرأة نتساءل إذا ما كان العامل الحاسم في ذلك هو النظام الانتخابي، وإذا ما كانت دوائر العضو الواحد أفضلها بحكم أنها تؤدي إلى انتخاب مشرّع واحد- وبالحديث عن تمثيل المرأة تكون هي المعنية- فقط عن الدائرة الانتخابية أو النظم الأخرى التي تشهد انتخاب عدة نواب عن الدائرة الانتخابية ؟

كل هذه المسارات علاقتها جيدة بالتمثيل إلا أنه يجب التمييز، عند البحث في أثرها على تمثيل المرأة، خصوصاً بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي من حيث نقطتين رئيسيتين هما:

- في نظم الأغلبية، الفائز هو المترشح أو الحزب بمعظم الأصوات الصحيحة المحتسبة التي يحصل عليها؛
 - بينما في نظم التمثيل النسبي، والتي تتم تصميمها لضمان تحويل الأصوات الصحيحة للحزب إلى نسبة مقابلة لعدد مقاعد المجلس التشريعي (إذا ما حصل حزب على سبيل المثال على 20% من الأصوات الصحيحة المحتسبة يجب أن تُترجم إلى ما يُقابل هذه النسبة من عدد المقاعد التشريعية)¹.
- في هذا السياق قدم الباحثون العديد من الأسباب المُساندة لتأثير النظم الانتخابية على تمثيل المرأة في البرلمان²؛ أولى هذه الأسباب كون تأثير النظم الانتخابية مفاجئ. وثانيها؛ وهو على نفس القدر من الأهمية- حول الامكانية التي

1 تجدر الإشارة إلى أنّ جميع أنظمة التمثيل النسبي يتم اعتمادها في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء.

2 Richard Matland, Donley Studlar, op.cit, pp 712-713.

توفرها الأنظمة الانتخابية وبصورة منتظمة للتغير مواكبة بذلك الوضع الثقافي للمرأة في البيئة المعنية أو مستندة إلى مستوى التنمية الاقتصادية المحققة، من منطلق أنهما العاملان الآخريان المؤثران في نسب التمثيل النيابي للمرأة مباشرة بعد نمط الانتخاب المعتمد. غير أن التميز الذي يظهر به المتغير الأول عن هاذين المتغيرين الآخرين يظهر جلياً في كون القواعد الانتخابية أكثر ليونة، وتغيير النظام الانتخابي في كثير من الأحيان يُمثل هدفاً واقعياً أكثر بكثير من العمل على تغيير النظرة المجتمعية العامة نحو المرأة.

يوضح الجدول والرسم البياني أسفله بيانات عدد من الديمقراطيات الراسخة بعد الحرب العالمية الثانية تأكيداً للطرح القائل أنه دائماً ما تكون للنساء أفضلية للتمثيل وفق نظام التمثيل النسبي مقارنة بنظم الأغلبية، حتى وإن كانت هذه الأفضلية طفيفة، حيث تتراوح بين 1% و 3% ورغم ذلك يمكن احتساب هذا التغيير لصالح تمثيل المرأة¹. وعليه في الدول التي تعتمد نظام التمثيل النسبي تكون المرأة قادرة

1 هذه النتيجة تمّ تأكيدها منذ بداية الاهتمام بهذا النوع من الدراسات، وهذا ما نجده عند Rule الذي سجل اختلافاً في نسب التمثيل النيابي للمرأة بين بيئتين - لا على التعيين - تعتمد إحدهما SMD والأخرى PR يُقدّر بحوالي الضعف لصالح هذه الأخيرة، **انظر:**

- Wilma Rule, «Parliaments of, by, and for the people: except for women?» In: Rule & Zimmerman, (eds.), **Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities**, Greenwood Press : Westport, CT, 1994, pp 16-18.

وأكثر من ذلك أثبت المختصون في دراسة هذه الجزئية أن متتالية تمثيل المرأة في البرلمان تكون متزايدة وفق الأساس الثابت وهو: نظام التمثيل النسبي PR، **انظر:**

- Richard Matland, & Donley Studlar, op.cit, p 709.

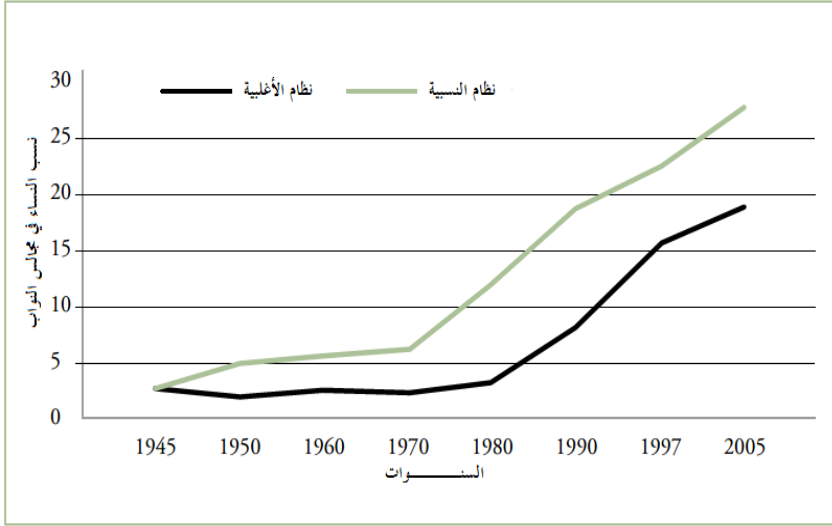
أكثر على ترجمة مطالب زيادة تمثيلها منها في الدول التي تعتمد نظام الأغلبية والتي قد يتحقق ذلك فيها بصعوبة وبدرجة أقل، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل الموالين. **جدول رقم (01)** يوضح: نسبة النساء النواب عبر 24 مجلسا تشريعيًا، من 1945 إلى 2004 ونمط النظام الانتخابي القائم فيها.

نوع النظام/السنة	1945	1950	1960	1970	1980	1990	1997	2004
SMD	3.05	2.13	2.51	2.23	3.37	8.16	15.42	18.24
MMD	2.93	4.73	5.47	5.86	11.89	18.13	21.93	27.49
نظم الأغلبية والنسبية، وقوائم العضو الواحد: أستراليا، كندا، فرنسا، منذ 1960، اليابان منذ 1990، نيوزيلندا منذ 1990، وأخيرًا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية				نظم التمثيل النسبي والمختلط، وقوائم متعددة الأعضاء: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، منذ 1945 إلى 1950، اليونان، اسلندا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، بعد 1993، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلاند، بعد 1996، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، ألمانيا				

المصدر:

- Richard E. Matland, «Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems », op.cit, p 100.

شكل رقم (03) يوضح: نسب النساء في البرلمان بدلالة نظامي الانتخاب النسبي والأغلبية.



المصدر:

- Richard E. Matland, «Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems », op.cit, p 102.

وقصد التوضيح أكثر يتم فيما يلي التعرض بشيء من التفصيل إلى الجزئيات التي تُحقق فعلا تأثيرا للنظم الانتخابية على تمثيل المرأة في البرلمان، من خلال النقاط التالية:

1. إيجابيات نظام التمثيل النسبي:

التساؤل الذي تحاول هذه النقطة البحث فيه هو: لماذا ينبغي للدول التي تتبنى نظام التمثيل النسبي أن تُظهر زيادة معتبرة في نسب التمثيل النسوي مقارنة بالنظم الانتخابية الأخرى والتي تُظهر تأثيرا متواضعا؟ لتحليل ذلك نقدم التفسيرات التالية¹:

1 Richard E. Matland, op.cit, p 101.

- نظم التمثيل النسبي مرتبطة بشدة بحجم الدائرة الانتخابية، والتي تؤدي إلى تقدير أهمية أكبر لحجم الحزب السياسي (حجم الدائرة الانتخابية يعبر عن عدد المقاعد الخاضعة للانتخاب، في حين يشير حجم الحزب إلى عدد المقاعد التي في مقدوره الفوز بها في الدائرة). وبذلك تتأكد لنا أهمية الربط بين حجم الحزب وحجم الدائرة الانتخابية كون هذه الأخيرة تؤثر في استراتيجية الحزب التي يتبعها في اختيار مرشحيه وعليه يكون للقائمين على هذه العملية أو أولئك المؤكدة اليهم مهمة اختيار المترشحين مجموعة اهتمامات ومحفزات تتوقف على النظام الانتخابي المعتمد.

- عند الحديث عن ضخامة الدائرة الانتخابية كما هو حال جميع النظم الانتخابية التعددية/الأغلبية، تقريباً نجد أن الحزب في إمكانه أن يقدم مرشحاً واحداً عن كل دائرة انتخابية وعليه لا تكون للحزب فرصة تحقيق التوازن النوعي بين مرشحيه. أما عن قرارات الترشيح في دوائر العضو الواحد تجدد النساء المرشحات أنفسهن في تنافس مباشر مع الرجال المرشحين أمام التشكيلة الذهنية الفسيفسائية للناخبين، وعادة إذا ما تم ترشيح المرأة فالحزب عليه أن ينكر صراحة تطلعه نحو أقوى الذكور السياسيين في نفس الدائرة لأن المفاضلة التي أجراها أودت به إلى هذا الاختيار.

- عندما يزداد حجم الدائرة الانتخابية تزداد معها فرصة الحزب في أن يحصل على عدد كبير من المقاعد، وعندما يتوقع الحزب الفوز بالعديد من المقاعد سيكون بذلك أكثر وعياً في محاولته لتحقيق التوازن النوعي في قائمة مترشحيه، والمتحكمون بعملية الانتخاب سيعملون على تقسيم فئات الفوز على قائمة الحزب

- آخذين بعين الاعتبار في ذلك مختلف المصالح الداخلية للحزب بما ذلك مصالح النساء . ولتفسير عملية التوازن هذه قُدمت العديد من الأسباب:¹
- أولها حول اعتقاد القائمين على عملية الانتخاب بأنّ التوازن أعلاه ما هو إلا وسيلة لجذب الناخبين عوضا عن الاضطرار للبحث عن مترشح واحد في امكانه جمع العديد من الناخبين حوله، وعليه فهم يقومون بتحديد دقيق لشروط المترشحين المختلفة التي تجذب مجموعات/فئات فرعية من الناخبين. وعليه فالمترشحون الذين يكونون في علاقات متقاطعة مع جماعات مختلفة وقطاعات مختلفة من المجتمع قد يساعدون على جذب الهيئة الناجبة للحزب وبذلك يمكن اعتبار المرأة المترشحة مصلحة للحزب من خلال جذبها للناخبين دون أن يتطلب ذلك أقوى المصالح التمثيلية داخل الحزب والتي اشتهر الذكور باحتكارها.
 - ثانيها حول الموازنة النوعية التي تحدث داخل الحزب وتمس قائمة مترشحيه كونها مسألة إنصاف بالدرجة الأولى، ومختلف الأطياف في الحزب تحتاج في أنّه من الإنصاف أن يكون أحد ممثليها ضمن قائمة المترشحين الذين لديهم فعلا فرصة حقيقية للفوز وخصوصا مع وجود عنصر نسوي ناشط في الحزب. فالنساء يؤكدن أنّ الإنصاف يتطلب حصولهنّ على بعض فتحات الوصول إلى مواقع رابحة.

1 Henry Valen, « Norway: Decentralization and Group Representation », in Michael Gallagher and Michael Marsh (eds), **Candidate Selection in Comparative Perspective, The Secret Garden, of Politics**, London: Sage, 1988.

- **ثالثها** حول ضرورة تحقيق التوازن النوعي في قائمة المترشحين والذيم هو إضماناً لتوزيع المقاعد الآمنة أي مضمونة النجاح بعدالة بين مختلف أطراف الحزب كونها وسيلة للحفاظ على الاستقرار الداخلي للحزب وضمان استمرار دعم هذه الأطراف، ونظام التمثيل النسبي يمكن أن يساعد النساء كونه أشدّ "عدوى"، ممّا تكون عليه في نظام الأغلبية¹.

كما أنّ تكاليف محاكاة الحزب لبعض السياسات إسوة بالأحزاب الأخرى المتنافسة، من المرجح أن تكون أقل في أنظمة التمثيل النسبي عنها في نظم الأغلبية وبالمقابل تكون المكاسب أكبر، وتُفسّر قلة التكاليف في نظام التمثيل النسبي نظراً لكون الحزب يعتمد عدّة فتحات لإقحام المرأة في قائمة المترشحين على العكس من ذلك ففي نظام الأغلبية يكون للحزب مترشح واحد - وفي سبيل فتح الباب أمام المرأة للترشح على الأحزاب أن تحرم أحد مترشحيها الذكور من عمداء ممثليها، أن تحرمه من إعادة الترشيح، علماً أنّ هذه الفئة ألقت بحكم العادة، الترشيح.

¹ العدوى هي العملية التي من خلالها تقوم الأحزاب بتبني السياسات التي بدأتها أطراف سياسية أخرى، وفي هذه الحالة إذا ما تبني حزب واحد على الساحة السياسية ترشيح نساءه أو مناضلاته في مناصب مهمة/قيادية تكون أحزاب التمثيل النسبي أسرع لتبني هذه السياسات. للتعقّق أكثر وتحليل هذه النقطة تعرضت دراسة متخصصة إلى آثار "العدوى" في النرويج وكندا وذلك قبل اعتماد هاتين البيئتين لنظم الكوتا حيث لوحظ انتشارها في الدوائر المحلية فقد عمل حزب العمال النرويجي على زيادة عدد النساء المرشحات في مواقع قابلة للفوز خصوصاً في الدوائر التي تواجه تحدياً جدياً وخطراً مصدره اليسار الاشتراكي الذي كان أول حزب يتبنى نظام الكوتا في النرويج، وباختبار التأثير المماثل في كندا وإذا ما كان الحزب الليبرالي أوفر حظاً لترشيح النساء في تلك الدوائر الانتخابية التي تشهد ترشح عدد كبير من النساء عن الحزب الديمقراطي الجديد؟ لم يتم التوصل إلى أي دليل يثبت هذا التأثير، وبعبارة أخرى تحدث "العدوى" في بلاد تتبنى PR مقارنة ببلاد تتبنى نظم الأغلبية.

أما عن كثرة المكاسب فإنما تُفسرها الزيادة الطفيفة في الأصوات التي يوفرها هذا النمط من الانتخاب بفضل وجود المرأة في قائمة المترشحين والذي يؤدي في المحصلة بالحزب إلى الفوز بمقاعد أخرى.

2. القيمة المضافة التي توفرها نظم التمثيل النسبي على حساب أخرى.

رغم أنّ نظم التمثيل النسبي هي أفضل النظم الانتخابية من حيث تأثيرها على تمثيل المرأة وهذا ما تأكد في أدبيات عديدة متخصصة، إلاّ أنّها لا تتمتع كلها بهذه الميزة وبذلك لا يتمّ تفضيلها جميعاً. وهناك جزئيتان محدّتان يمكن أن تساعدوا أو أن تعيقا تمثيل المرأة تحت مظلة نظام التمثيل النسبي، هما:

- حجم الدائرة الانتخابية:

مع زيادة حجم الدائرة الانتخابية تكون للأحزاب فرصة التنافس والفوز بمقاعد عديدة وهذا ما يسمح لها بمواصلة المضي قدماً في قوائمها الحزبية نحو إدراج النساء في قائمة المترشحين.

- العتبات الانتخابية:

تعمل زيادتها على تثبيط ولادة الأحزاب الصغيرة والتي غالباً ما تختار ممثلاً واحداً أو اثنين - على أقصى تقدير - فقط وعادة ما يكونون ذكورا.

نحاول تحليل النقطتين السابقتين بشيء من التفصيل فيما يلي¹:

- حجم الدائرة الانتخابية: لوحظ فعلاً بناءً على الدراسات المتخصصة أنّ هناك

قوة دافعة خلف دعم تواجد المرأة في البرلمان استناداً إلى نظام التمثيل النسبي، وهذه القوة هي عملية الموازنة التي تحدث للقائمة الانتخابية، حيث يقوم الحزب بتحديد قائمة مرشحيه عشية الانتخابات في كل دائرة انتخابية. وما يحسم حصول

1 Richard E. Matland, op.cit, p 104.

المرأة على مقعد تشريعي هو فوز حزبها بالعديد من المقاعد وبذلك سيتوغل الحزب عميقاً في قائمة مرشحيه عند اختياره لممثليه في البرلمان بما يطابق عدد المقاعد التي ظفر بها.

وكما ذكرنا أعلاه فإنّ حجم الحزب يتوقف على عدد المقاعد التي يحصل عليها في الدائرة الانتخابية، وبالنسبة لتصميم القواعد الانتخابية فإنّه يكون مسانداً للنساء إذا ما كان حجم الدائرة كبيراً والعتبة الانتخابية عالية نظراً لتأثيرهما، في المتوسط، على حجم الحزب.

ولا غرابة في أن نلمس علاقة ايجابية قوية بين متوسط حجم الدائرة الانتخابية ومتوسط حجم الحزب، حيث أنّه مع تسجيل زيادة في عدد مقاعد الدائرة الانتخابية تتضاعف فرص الأحزاب في الحصول على أعداد كثيرة من المقاعد وبذلك يكون وفد الحزب متعدّد الأعضاء. وكل من هذين المتغيرين في المحصلة يعمل على دعم تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية.

وهذا ما يشير إلى وجوب مساندة النساء والجماعات النسوية للتحركات المطالبة بالزيادة في الأعداد الكليّة للنواب هذا من جهة، ومن جهة ثانية مساندة التحركات الدّاعية إلى الحدّ من الأعداد الكليّة للدوائر الانتخابية وفي هذا السياق تكون الحالة الحديثة هي أفضل الحالات خدمة للمرأة ولتمثيلها وهي أن تكون البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة¹.

1 من أمثلة الحالة الحديثة نجد هولندا التي تسجل مستوى عالي لتمثيل المرأة يصل الى حوالي 37% واسرائيل التي تحوز مستوى متوسطاً للتمثيل يصل الى 15% وأهمّ الدروس المستفادة من هذين البيئتين هو أنّ النظم الانتخابية لا تستطيع ضمان مستويات عليا من التمثيل بمفردها، هذا أولاً وثانياً حول العتبة الانتخابية العالية والتي تشير الى الحدّ الأدنى من النسبة المئوية للأصوات التي يجب ان يحصلها الحزب في سبيل الفوز بمقعد انتخابي تشريعي وهذا ما يُضاعف حظوظ النساء.

يلخص الجدول الموالي ميزة اتساع حجم الدائرة الانتخابية كسمة أولى لنظام التمثيل النسبي والتي يشتد وثاقها مع تمثيل المرأة مشكلة معها بذلك رابطة صداقة قوية تخدم مسعى دعم التمثيل.

جدول رقم (02) يوضح: لماذا نظم الانتخاب النسبية أفضل للمرأة؟

اتساع أحجام الدوائر الانتخابية	انعكاساتها
- تضم أعدادا كبيرة من المقاعد الانتخابية بفضل اتساع مساحتها؛ - الأحزاب تتوقع الفوز بالعديد من المقاعد في كل دائرة بفضل كبر أحجامها؛ - تكون حظوظ الأحزاب أوسع لإحداث التوازن في قوائمها الانتخابية عند إدراج مترشحات.	- القوائم الانتخابية تُوفّر فرصاً أكبر لترشيح النساء؛ - قدرة هامة لتشجيع المرأة عند تسجيل اعتراض عليها من قبل أحزاب أخرى؛ - الأحزاب لا تملك دفع تكاليف حرمان شاغل المنصب المنتخب أو المترشح الرجل لصالح تركية مترشحة.

المصدر:

- Richard E. Matland, «Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems », op.cit, p 105.

في إسرائيل مثلاً كان مستوى الدعم المطلوب للفوز بمقعد انتخابي منخفض للغاية والعتبة متدنية (1.5%) وهذه الوضعية تكون قد شجعت على ولادة العديد من الأحزاب الصغيرة والتي غالباً ما تتجنب مرشحا واحداً أو اثنين على أقصى تقدير وبأغلبية ساحقة تميل الى أن يكون/يكونا من الذكور، وقادة الحزب هنا لا يتخذون إلاّ فتحات قليلة يتلخص اسهامها في إدراج النساء في القائمة الانتخابية (في أسفلها) ترجمة لمخاوف فكرة التوازن النوعي في القائمة ومع فوز أول وثاني مترشح على القائمة حتى وإن كانت الأسماء النسوية في منتصف القائمة يكون احتمال عدم فوزهن كبيراً.

- **العتبات الانتخابية:** عند تصميم النُظم الانتخابية هناك مفاضلة بين تمثيل الناخبين الذين يختارون الأحزاب الصغيرة أو زيادة "التمثيل الشكلي" في الهيئة التشريعية، من خلال وجود عدد كبير من النساء المُمثلات عن الأحزاب الكبيرة. المعطيات التي تتوفر عن بيئتي كوستاريكا والسويد على وجه الخصوص من منطلق أنَّ الدول الاسكندنافية هي الرائدة بين دول العالم في مجال تمثيل المرأة خصوصا في البعد المُنتخب أي النيابي، لاختبار هذه الفرضية ولتأكيد أو نفي المفاضلة السابقة الذكر نظرا لاعتمادهما سوياً العتبة الانتخابية، وبمحاكاة النموذجين يتضح أنه دون العتبة سيتحقق فوز الأحزاب الصغيرة أو حتى المجهريّة، في حين أنّه وفق اجراء وقائي كالعتبة يتمّ الحدّ من هذا التكاثر العشوائي للمجهريات والنساء اللاتي سيتمّ انتخابهنّ سيكنّ منتميات إلى الأحزاب الكبيرة، وبذلك تتجه المجموعات النسوية لتشجيع ودعم تأسيس البلاد كلها كدائرة انتخابية واحدة، لكن يجب أن تكون هذه الإضافة استراتيجية توكّد أهمية اشتمالها على العتبة الانتخابية¹.

3. نمط القائمة الانتخابية المعتمدة:

نقطة أخرى تُمكن من المفاضلة بين نُظم التمثيل النسبي هي حول اعتماد القائمة الحزبية المفتوحة أو المغلقة ففي هذه الأخيرة يحدّد الحزب بنفسه ترتيب مرشحيه، أمّا عن القائمة المفتوحة فالناخب يكون هو المسؤول عن التعريف بالمرشح الفائز نظرا للاقتراع الشخصي الذي تُنتجه هذه القائمة personal voting

1 Héloïse Roman et Muriel Golay, « Les Mesures de Promotion de la Représentation des Femmes en Politique : Tour d'horizon », Dossier développé par le service pour la promotion de l'égalité entre homme et femme du canton de Genève (SPPE), Février 2007, pp 20,21. p 8.

والسؤال الحاسم في هذه النقطة يكون حول إمكانية إقناع الناخبين بالتصويت على النساء المرشحات أو إقناع الحزب والمتحكمين فيه بهذه العملية إدراج مزيد من النساء في قوائم المترشحين وفي مواقع مهمة أي قابلة للفوز. وتختلف الإجابة عن هذا التساؤل من بيئة لأخرى غير أنه في البيئات التي تتبنى نُظم كوتا فعالة تكون القوائم المغلقة ضماناً إضافية للتمثيل¹.

بالنسبة لاعتماد القائمة المفتوحة نجد أنّ النرويج تعتمدُها في انتخاباتها حيث تعمل الأحزاب النرويجية على تطوير قوائمها باتباعها لمبدأ: مقابل كل مترشح رجل امرأة مترشحة، وتوصلت النتائج إلى أنّ الناخبين ينزعون إلى تفضيل - ولو طفيف - للمترشحين الذكور على حساب النساء. وبعبارة أخرى، في بيئة كالنرويج تشهد دعماً كبيراً للنساء المرشحات من قبل الأحزاب، فلا يكون التصويت التفضيلي خادماً للمرأة. في حين أنه في بولندا فقد توصل تحليل أنماط القوائم الحزبية والنتائج الانتخابية المُحققة إلى أنّ النساء يحصلنّ نتائج تمثيلية جيّدة مع الناخبين مباشرة دون وساطة اللجان الحزبية التي تضع القوائم، وهذا هو التصويت التفضيلي الذي يقود نحو تمثيل عالي المستويات للمرأة، على خلاف تسجيل تدخل قادة الأحزاب الذين يقومون بالتقليل من النساء المرشحات سواء بسبب التمييز الجنسي Sexism

1 الدراسات الأصلية التي تمّ إجراءها بناء على تجارب عالمية حول تأثير القوائم المغلقة بيّنت حتى تلك الحقبة -استناداً إلى هذه التجارب- أنّ هذا النوع من القوائم هو الأفضل لصالح تمثيل المرأة، إلّا أنّ الدراسات الحديثة الباحثة في أثر القائمة الانتخابية المفتوحة تشير إلى استحالة تقديم تزكية عامة حول أثر القائمة المغلقة، فالأمر هنا يخرج عن حدود سيطرة نمط القائمة ليدخل في سلطان الحزب ومدى مساندته لترشح المرأة.

الذي يقوم به أعضاء لجنة الاختيار أو لأن هؤلاء الأعضاء لديهم خوف في غير محلّه من التحيّز النوعي الذي قد يصدر عن الناخبين.¹

علاوة على ذلك وجدت Gregory Schmidt² في دراسة أجرتها في البيرو أنّ القائمة المفتوحة لا تُضَرّ بتمثيل النساء، حيث تسعى النسويات الناشطات إلى حتّ الناخبين، في حملاتهنّ، على منح أصوات تفضيلية "لواحد من الكل"، أي إدراج امرأة مقابل كل اختيار يُسجّل للرجل وكانت نتيجة ذلك هي وجود -تقريباً- عدد متماثل للنساء والرجال كمرشحين.

الخاتمة:

في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين شهد العالم المُتقدم انتشار الموجة الثانية للنسوية، وكانت أول موجة مطالبة بالحق في الاقتراع، وقد سعت المجموعات النسوية إلى تحصيل جملة حقوق مساوية للذكور حول العديد من القضايا من ضمنها التمثيل في السياسة. غير أنّ تحصيل حقي الانتخاب والترشح لا يعني بالضرورة ضمان اقتحام المرأة للفضاء العام وكسر قوقعة تواجدتها في الفضاء الخاص. حاولنا في هذه الورقة معالجة هذه الفجوة والبحث في أبعاد التصميم المؤسساتي الذي يضمن ولوج المرأة إلى الحقل النيابي مخففاً بذلك وطأة قساوة التصميم الذكوري السابق.

في نقطتين رئيسيتين عرجنا على ملامح هذا التصميم وكان عمادها النظام الانتخابي النسبي بلواحقه من عتبة انتخابية تحد من منافسة الأحزاب المجهرية التي

1 Ibid, p9.

2 Gregory D.Schmidt, «Unanticipated Successes: Lessons from Peru's Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems », in International IDEA. **The Implementation of Quotas: Latin American Experiences.**Stockholm: International IDEA, 2003.

لا تجمعها رابطة صداقة وتمثيل المرأة، وكذا نمط القائمة الانتخابية والتي يتحدد وفقها عاتق مسؤولية إدراج الطامحة في التمثيل ضمن مراكز قابلة للانتخاب فيتنازع هذه المسؤولية النخبون وقادة الحزب السياسي على حد سواء ولكل منه نظريته في السياق.

من منطلق هذه الأمثلة المتميزة لا يمكن الحكم بوجود توصية قوية الأواصر ولا لبس فيها تؤسس لطريقة واحدة بمفهوم السبيل المفضل، الذي يساعد أو يضّر بالتمثيل النيابي للمرأة، مع ذلك ما يمكننا الخروج به هو أنّ نظام التمثيل النسبي هو أكثر النظم الانتخابية صداقة مع المرأة وفق قوائم مفتوحة تمكّن الأحزاب من "التنصل من ورطتها"، كونها غير مسؤولة مسؤولية مطلقة عن النتيجة النهائية للتصويت والتي تقع على عاتق الناخبين نظرا لقراراتهم الفردية التي -مجتمعة- صوتت لـ: ولوج/إقصاء النساء إلى/من البرلمان فلا تكون الأحزاب مسؤولة فهي لا تتحكم في تصويت مؤيديها، على خلاف القائمة المغلقة التي تُحمّل الأحزاب مسؤولية ضمان التوازن النوعي في الوفد الحزبي. وتحت هذه الظروف تكون الأحزاب هي المسؤولة عن ضمان تمثيل المرأة وإذا ما فشلت في تحقيق ذلك من حقّ المرأة البحث، خارج الإطار الحزبي، عن أطراف تكون أكثر استعدادا للنظر في مطالبها التمثيلية والسعي لتحقيقها.

قائمة المراجع:

- Pippa Norris, « Conclusions: comparing legislative recruitment », In: Joni Lovenduski and Pippa Norris (Eds.), **Gender and Party Politics**, Sage : London, 1993.

- Robert G. Moser, « The effects of electoral systems on women's representation in post-communit state », **Electoral Studies**, 20,2001.
- Richard E. Matland, «Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems » In : **Women in Parliament: Beyond Numbers**, Handbook Series IDEA: Stockholm, Sweden, 2005.
- Richard E. Matland and Donley T. Studlar, « The contagion of women candidates in single member and multi member districts », **Journal of Politics**, 58 (3), 1996.
- Reynolds Andrew et BenReilly, **Quel mode de scrutin choisir et pourquoi? Manuel des systèmes électoraux**, Stockholm: International IDEA, 2000.
- Wilma Rule, « Parliaments of, by, and for the people: except for women? » In: Rule& Zimmerman, (eds.), **Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities**, Greenwood Press : Westport, CT, 1994.
- Henry Valen, « Norway: Decentralization and Group Representation », in Michael Gallagher and Michael Marsh (eds), **Candidate Selection in Comparative Perspective, The Secret Garden, of Politics**, London: Sage, 1988.

- Héloïse Roman et Muriel Golay, « Les Mesures de Promotion de la Représentation des Femmes en Politique : Tour d’horizon », Dossier développé par le service pour la promotion de l’égalité entre homme et femme du canton de Genève(SPPE), Février 2007.
- Gregory D.Schmidt, « Unanticipated Successes: Lessons from Peru’s Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems », in International IDEA. **The Implementation of Quotas: Latin American Experiences.Stockholm**: International IDEA, 2003.